

أثر تقلبات أسعار النفط في توجيه أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية في
الجزائر للفترة (2000-2018) دراسة إحصائية تحليلية -

*The effect of oil price fluctuations on guiding quantitative control
tools for monetary policy in Algeria for the period (2000-2018)
- An analytical statistical study -*

صيد تونس، مخبر البحوث الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، sid.tounes@gmail.com

طرادخوجة هشام ، ، جامعة سوق أهراس ، eco.hichem@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/15 تاريخ القبول: 2020/06/27 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على تحليل وتقييم أهم الأحداث التي مر بها قطاع النفط في الجزائر وأثرها في توجيه أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية خلال الفترة (2000-2018). توصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط تتغير تبعا لآليات العرض و الطلب لتؤثر بدورها على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط؛ كما يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تشكيل فوائض نقدية في البنوك التجارية؛ الأمر الذي جعل بنك الجزائر يعيد النظر في توجيه السياسة النقدية؛ حيث يعد معدل الاحتياطي القانوني الأداة الأكثر استخداما من طرف السلطة النقدية بالإضافة إلى ظهور أدوات جديدة غير تلك المعروفة كتسهيل الودائع و استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض.

الكلمات المفتاحية : تقلبات أسعار النفط ؛ أدوات الرقابة الكمية ؛ السياسة النقدية ؛

تصنيف JEL : E60، E64 ، E52 ، B23 .

Abstract: this study aims to stand on analyzing and evaluating the most important events experienced by the oil sector in Algeria and its effect in guiding tools quantitative control of monetary policy of offers during the period (2000-2018).

The study found that oil change according to the mechanism of the supply and demand which in turn effect the economies of oil producing countries; the high oil prices also lead to the formation of cash surpluses in commercial banks ;which causes the bank of Algeria to reconsider its direction monetary policy; where the

Legal reserve rate is the most used tool by the monetary authority in addition to the emergence of tool new than those known to facilitate deposits and retrieve liquidity through calls for proposals

.keyword : oil price volatility ;quantitative control tools; monetary policy.

JEL classification code: B23، E52، E60، E64

المؤلف المرسل: صيد تونس، الإيميل: sid.tounes@gmail.com

1. مقدمة:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تطورات جد هامة خلال الفترة (2000-2018) إثر تقلبات أسعار النفط حيث انعكس هذا الوضع على السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في السياسة النقدية وجعلها أكثر مسايرة للوضع النقدي السائد؛ حيث تعتبر هذه الأخيرة إحدى الوسائل الهامة في السياسة الاقتصادية للدولة، وبما أن البنك المركزي هو السلطة النقدية المسؤولة عن توجيه السياسة النقدية والتي تعتمد على أدوات الرقابة الكمية والنوعية قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام. كما تسعى إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه الداخلي والخارجي.

إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة على النحو التالي:

كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط في توجيه أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية متغيرات الدراسة حيث تتناول موضوع تقلبات أسعار النفط الذي يأخذ طابعا عالميا والذي يدفعنا إلى ضرورة دراسته، أيضا السياسة النقدية و أهميتها في تحسين الوضع الاقتصادي العام بشقيه الداخلي و الخارجي ويمكن تلخيص أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

- ✓ أهمية النفط في الجزائر حيث تمثل حوالي 99% من صادراتها.
- ✓ تحليل وتقييم أثر تقلبات أسعار النفط في توجيه أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2018).

- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على تحليل و تقييم أهم الأحداث التي مر بها قطاع النفط في الجزائر وأثرها في توجيه أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية خلال الفترة (2000-2018).

-منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة، اعتمدنا المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لوصف الظاهرة المدروسة، كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي في سرد الأحداث المتتالية لكل من النفط و السياسة النقدية.

2. الأدبيات النظرية: أسعار النفط و السياسة النقدية في الجزائر.

1.1. أسعار النفط :

تعتمد أغلب دول العالم الريعية منها على عنصر النفط باعتباره أحد الموارد التي تدر عوائد ضخمة من شأنها أن تساعد على زيادة الصادرات ومنه نحو تحقيق ناتج محلي ضخم ومنه الوصول الى التنمية المستدامة.

يمكن تعريف سعر النفط على أنه: "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة و تحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية سياسية و مناخية... الخ". (الدوري، 1983)

ويمكن تعريفه أيضا على أنه: "القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة". (الرحمان، 2007)

2.1.2.العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية:

تعد قوى العرض والطلب في السوق العالمية هي الآلية التي تتجسد فيها العوامل الأساسية التي تؤثر في سعر النفط ، وبتزايد الصراعات والحروب الدولية والمشاكل الداخلية يتأزم الوضع السياسي قرب منابع النفط الأمر الذي يؤثر على الإمدادات وتضغط على المعروض و لتالي الأسعار، وهنالك عوامل جيوسياسية، واقتصادية ومالية وأمنية وجيولوجية ومناخية تؤثر في العرض والطلب على النفط و بالتالي

الأسعار.

✓ العرض العالمي:

إن اختلال التوازن بين العرض والطلب لصالح أحدهما يؤثر في انخفاض أو ارتفاع سعر النفط، فانخفاض المعروض في ظل تزايد الطلب بسبب وجود تلك العوامل العدة أو بعضها وتفاعلها يرفع الطلب على النفط و لتالي يرتفع سعره، ومع حالة التوتر النسبي للعلاقات بين العرض والطلب بسبب عوامل تتعلق لمدى المتوسط والبعيد وفي ظل حجم المعروض من النفط الذي يقل عن حجم الطلب، ارتفعت أسعار النفط الدولية باستمرار منذ عام 2002 إلى منتصف 2014. وبحسب إحصاءات من الهيئات العالمية والدوائر المعنية، فإن حجم عرض النفط الخام في العالم بلغ في مجمله 85.5 مليون برميل يوميا بما في ذلك زيادة إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بمقدار نصف مليون برميل يوميا ابتداء من أول نوفمبر 2007 ، أما حجم الطلب فقد يصل تقريبا إلى 88 مليون برميل يوميا لعام 2009 مما يوضح صعوبة الموازنة بين العرض والطلب وبالتالي الضغط على الأسعار. (جمال، 2017)

يعبر العرض النفطي عن الكميات من السلع النفطية الخام التي تعرض في السوق لمواجهة الطلب عليه في زمن معين، ويتأثر العرض النفطي بعدة عوامل نوجزها في مايلي: (سمية، 2010)

الاحتياطات والطاقة الإنتاجية :

تعتبر الاحتياطات عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية، و الجدول التالي يمثل إجمالي الاحتياطات النفطية المؤكدة لبعض دول العالم.

جدول(1):الاحتياطيات النفطية المؤكدة لدول العالم خلال سنتي 2005،2015. (الوحدة:ألف مليون برميل)

الدول	2005	2015
OCDE	244	255.3
Non- OCDO	1130.4	1442.3
OPEC	927.9	1211.6
Non-OPEC	446.6	486.0
الإتحاد الأوروبي	7	5.6
باقي دول العالم	122.2	141.1
أجمالي احتياط النفط العالمي	1347.4	1697.6

Source : BP Statistical Review of World Energy,june 2016 ,p 75,(adapte).

أ- التوقعات المستقبلية لأسعار النفط: إن التنبؤ بأسعار النفط في المستقبل يعتبر غاية في الأهمية فالدول الصناعية الكبرى تهدف إلى تكوين احتياطي نفطي عند السعر الذي يناسب مصالحها الاقتصادية، أما الدول المنتجة فهي تحاول التنبؤ بالأسعار مستقبلا من أجل اتخاذ التدابير المتعلقة بعمليات البحث و التنقيب وفقا للسعر الذي يتماشى مع سياساتها النفطية و حاجاتها الاقتصادية.

ب- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن النفطية، و بالتالي يساعد في اكتشاف آبار نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبتروول.

ت- المصادر البديلة للنفط وأسعارها : تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض النفطي، فانخفاض الأسعار و جودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

2.2. السياسة النقدية:

1.2.2. تعريف السياسة النقدية :

هناك تعريفات عديدة للسياسة النقدية من بينها التعريفات التالية :

" تعرف السياسة النقدية بأنها الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

كما تعرف أنها مجموع الإجراءات التي تستخدمها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. " (خليل، 2014)

2.2.2. أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية فيما يلي: (واخرون، 2004)

استقرار الأسعار: تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، وتتحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في المستوى العام للأسعار، نظرا لان أي تغيرات في مستويات الأسعار هي من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود، وبالتالي آثاره ضارة على مستوى المدخول و الثروات و تخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية و بالتالي الأداء الاقتصادي.

✓ **استقرار أسعار الصرف:** يعتبر هدف استقرار أسعار الصرف مرتبط بالهدف الأول وهو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية (الأسعار داخل الدولة)، فنفرض أسعار الدولة ما انخفضت هذا يؤدي إلى زيادة صادراتها و تشجيع الاستيراد من هذا البلد، ومنه زيادة الطلب على عملتها والذي يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملات الأخرى و العكس صحيح.

✓ **تلبية متطلبات النشاط الاقتصادي:** تعتبر تلبية المتطلبات المالية من أهم أهداف السياسة الائتمانية حيث أنه من المفترض أن يقوم البنك المركزي بتلبية حاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق الائتمان وخصوص في أوقات الرواج التي تحتاج فيها القطاعات الاقتصادية إلى المزيد من الائتمان.

✓ **التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية:** من المعروف أن اقتصاديات الدول وخصوص تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي، تمر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية، حيث يشهد خلالها الاقتصاد فترات ركود تؤثر سلبا على أداء الاقتصاد ومعدلات التوظيف كما يمكن للسياسة الائتمانية هنا أن تلعب دورا مهما في تحقيق الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الركود و أخرى تقييدية في حالة الرواج.

✓ **تحقيق مستوى عال من الاستخدام:** يعد التوظيف الكامل أو تحقيق مستوى عال من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، والمراد بذلك ان تحرص السلطات

النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التشغيل للموارد الطبيعية و البشرية على جميع السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من مظاهر انكماشية.

3.2.2. أدوات السياسة النقدية الكمية:

إن الغرض الأساسي من استخدام أدوات الرقابة الكمية هو التأثير على كمية أو حجم الائتمان المصرفي، أي التأثير في حجم عمليات الإقراض والاقتراض التي يقوم بها أطراف الائتمان المصرفي والمتمثلة في الأجهزة والمؤسسات المصرفية و المالية و الحكومات والأفراد. إن استخدام أدوات الرقابة الكمية بهدف التأثير على كمية الائتمان المصرفي ينعكس على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية الإجمالية وعلى هذا الأساس تستطيع السياسة النقدية التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدوات الرقابة الكمية بطريقة توسعية أو تقييدية تجاه قدرة المصارف على منح الائتمان. ومن أدوات الرقابة الكمية: نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة.

✓ عمليات السوق المفتوحة: (محمود، 2017)

حيث يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة و السندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية.

ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الأجل. هذا و تعتبر سياسة السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي. فهي تمكن السلطة النقدية من بقاء المبادرة في يدها دائما، كما تسمح لها بان تحقن العملة الوطنية أو تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب، وان تتمكن من تصحيح الأخطاء من خلال الاستجابات السريعة في اتجاهات عمليات السوق.

✓ سعر إعادة الخصم: (القادر، 2014)

سعر إعادة الحسم هو عبارة عن معدل الفائدة التي يتقاضاها المصرف المركزي من المصارف التجارية مقابل تقديم قروض لها أو إعادة حسم الأوراق التجارية التي في حوزتها في المدة القصيرة، ويعرف هذا المعدل بأنه المعدل الأدنى للإقراض أو سعر الفائدة الأولي. ويعني ذلك أن يوافق البنك المركزي على أن يحل محل البنوك التجارية كدائن للأوراق

التجارية و الكمبيالات، كما يمثل هذا المعدل تكلفة بالنسبة للمصارف التجارية عند قيامها بإقراض عملائها.

وتمارس هذه الأداة أثرين:

- **أثر على كمية وسائل الدفع:** فلو كان معدل الحسم منخفضا فان ذلك معناه قيام البنك التجاري بزيادة الأوراق التجارية التي يرغب في إعادة حسمها ومن ثم تزيد إمكانيته في التوسع من خلال زيادة ما يقدمه من قروض و ائتمان ومن ثم زيادة كمية النقود ووسائل الدفع الجارية المتداولة، ويتوقف ذلك على معدل الاحتياطي النقدي القانوني كما سبق.

- **أثر على سعر الفائدة:** فتقوم البنوك التجارية في استخدام هذه القروض أو السيولة بغرض الإقراض لعملائها من أفراد أو مشروعات، وإن هذه الإقراض يكون بمعدل فائدة تحصل عليه هذه البنوك، وعلى ذلك فان البنوك التجارية لو أعادت الحسم أو اقتضت بسعر فائدة مرتفع فإن ذلك سوف ينعكس على ارتفاع معدل الفائدة في إقراضها لعملائها مما يؤدي بهم إلى تخفيض طلبهم على القروض، ويمكن تصور الحالة العكسية في حالة انخفاض معدل إعادة الحسم.

✓ **أداة نسبة الاحتياطي القانوني:** (الرزاق، 2013) وهي الأداة الثالثة من أدوات السياسة النقدية، لقد أعطى قانون الصرف الذي صدر في عام 1935 مجلس محافظي البنك المركزي سلطة تغيير الاحتياطي القانوني وطبقا لهذا التشريع خول البنك المركزي بوضع الاحتياطي القانوني في مدى يتراوح بين 7% إلى 22% للودائع تحت الطلب ومن 3% إلى 10% على الودائع لأجل.

ويلاحظ أن البنك المركزي يحدد الاحتياطي القانوني حسب حجم الودائع، حيث تحظى البنوك الصغيرة باحتياطي قانوني أقل من البنوك الكبيرة. وكان السبب في إعطاء أفضلية للبنوك الصغيرة نظرا لأن البنك المركزي كان يخشى أن تترك البنوك الصغيرة عضويتها في النظام إذا أُجبرت على احتياطات قانونية بحجم احتياطات البنوك الكبيرة. وحيث أن خدمات البنك المركزي التي تحصل عليها البنوك الكبيرة قيمة جدا فقد كانت هذه البنوك راغبة في دفعه ثمن الاحتياطات القانونية الكبيرة للبقاء في النظام. ولكن العديد من البنوك الصغيرة لم تكن عندها تلك الرغبة.

ومن الجدير بالذكر أن الاحتياطي القانوني لا يوفر سيولة للبنوك وبدلاً من ذلك فإن الهدف منها هو إعطاء البنك المركزي القدرة على رقابة حجم الائتمان والودائع المصرفية. وعندما يغير البنك المركزي الاحتياطي القانوني فإنه يغير بذلك إجمالي الودائع وإيراد أصول البنوك التي باستطاعة البنك دعمها بالاحتياطات التي يملكها البنك. ولهذا السبب تعتبر الاحتياطات القانونية أداة عامة للسياسة النقدية.

3. الجانب التطبيقي: تحليل وتفسير أثر تقلبات أسعار النفط في توجيه أدوات

الرقابة الكمية للسياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2018)

شهدت الدول الربعية عامة و الجزائر خاصة تقلبات جد هامة في أسعار النفط خلال الفترة (2000-2018) لما لها من تأثير في السياسة الاقتصادية للدولة و السياسة النقدية على وجه الخصوص، حيث يقوم البنك المركزي بتوجيه أدوات السياسة النقدية تبعاً للظروف الاقتصادية، من هنا يمكن تتبع تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2018) وتأثيره على أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية في الجزائر وهذا من خلال المراحل التالية :

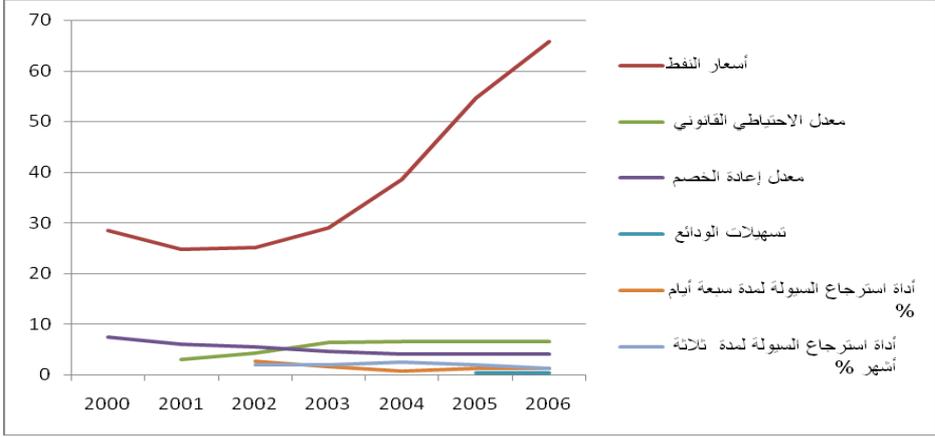
1.3. المرحلة الأولى (2000-2006): يمكن تلخيص تطورات أسعار النفط و أدوات لاسياسة النقدية للفترة (2000-2006) بما فيها معدل الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم، تسهيلات الودائع، أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام و 3 أشهر وهذا ما يبينه الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): تطور أسعار النفط و ادوات السياسة النقدية للفترة (2000-2006)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
أسعار النفط	28,5	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64	65,85
معدل الاحتياطي القانوني		3	4,25	6,25	6,5	6,5	6,5
معدل إعادة الخصم	7,5	6	5,5	4,5	4	4	4
تسهيلات الودائع						0,3	0,3
أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام %			2,75	1,75	0,75	1,25	1,25
أداة استرجاع السيولة لمدة ثلاثة أشهر %			1,9	2	2,5	2	1,25

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات 2008،2009، 2011، 2017،2014، 2018.

الشكل رقم (1): يمثل تطور أسعار النفط و ادوات السياسة النقدية للفترة (2006-2000)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل نلاحظ أنه في مطلع سنة 2000 شهد الاقتصاد الجزائري تطورات جد هامة؛ خاصة بارتفاع أسعار النفط بفضل النمو القوي في الطلب عليه، لكن في سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها مقارنة بسنة 2000 ، لينخفض ب 3.65 دولار بسبب الأوضاع السياسية ، وأحداث 11 سبتمبر 2001 ، ثم عادت الأسعار لترتفع من جديد طوال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2006، نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط، مما لجأت السلطة النقدية إلى اتخاذ عدة تعديلات من شأنها توجيه السياسة النقدية طبقا للوضع النقدي السائد؛ حيث حافظ بنك الجزائر على معدل إعادة الخصم كآلية ممكنة فقط، حيث شهد انخفاضا كبيرا منذ سنة 2000 والذي قدر ب 7,5% ليشهد استقراره عند مستوى 4% في سنة 2004 ، وإلى غاية سنة 2006 ، نتيجة لانخفاض لجوء البنوك إلى طلب إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، بسبب فائض السيولة الموجود لديها.

أما بالنسبة لمعدل الاحتياطي القانوني فقد تم إعادة تنشيطه كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية وتم في هذا المجال تغيير معدلات تكوين هذه الاحتياطات .

وعلى إثر فائض السيولة المصرفية فيلحظ تطور معدل الاحتياطي القانوني من 3% سنة 2000 إلى 6,5% سنة 2004 ليواصل استقراره لغاية سنة 2006.

ونظرا للظروف المواتية على مستوى أسعار النفط في السوق الدولية خلال سنتي 2006/05

جعل من البنوك تعاني من فائض في السيولة مما أدى ذلك بتدخل بنك الجزائر باتخاذ إجراءات من شأنها امتصاص فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية منها:

✓ آلية استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض: والتي بدأ العمل بها اعتبارا من سنة 2002 حيث رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من سنة 2006 بنسبة 1,25% مقارنة ما كانت عليه في سنة 2002 بنسبة 2,75%.

تسهيله الودائع المغلفة بالفائدة: وتعتبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، لتأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر، تم ادخال هذه الآلية انعكاسا لاستمرار ظاهرة الفائض في السيولة بها ابتداء من سنة 2005.

2.3. المرحلة الثانية (2007-2013)

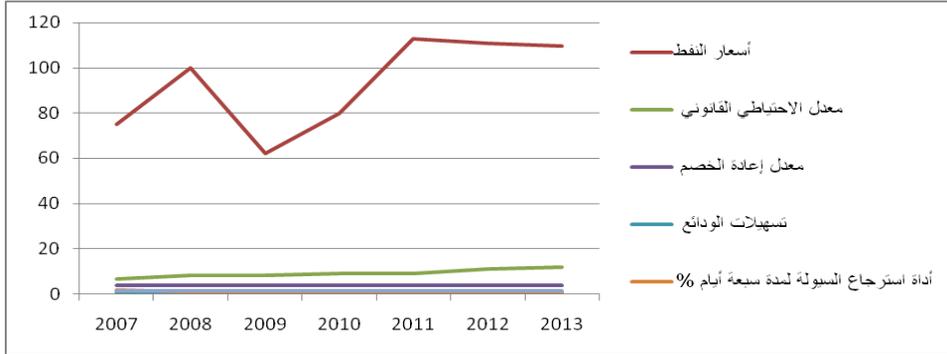
يمكن تلخيص تطورات أسعار النفط و أدوات السياسة النقدية للفترة (2007-2013) بما فيها معدل الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم، تسهيلات الودائع، أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام و 3 أشهر وهذا ما يبينه الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): تطور أسعار النفط و أدوات السياسة النقدية للفترة (2007-2013)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أسعار النفط	74,95	99,97	62,25	80,15	112,94	111,04	109,55
معدل الاحتياطي القانوني	6,5	8	8	9	9	11	12
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	4
تسهيلات الودائع	0,75	0,75	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام %	1,75	1,25	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75
أداة استرجاع السيولة لمدة ثلاثة أشهر %	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات 2008، 2009، 2011، 2017، 2014، 2018.

شكل رقم (2): يمثل تطور أسعار النفط و أدوات السياسة النقدية للفترة (2007-2013)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل يلحظ أن أسعار النفط في ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2008 وهذا راجع إلى زيادة الطلب العالمي على النفط، لينخفض بشكل ملحوظ إثر الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي سنة 2009 ، هذا الانخفاض لم يستمر طويلا إذ انتعشت أسعار النفط من جديد في سنة 2010 حيث تتجاوز عتبة 100 دولار للبرميل في كل من سنة 2011 و 2012 و 2013 ، وبالموازاة مع ذلك قام بنك الجزائر بتثبيت معدل إعادة الخصم بمعدل 4% هذا إلى غاية سنة 2013، نتيجة لانخفاض لجوء البنوك إلى طلب إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، بسبب فائض السيولة الموجود لديها. في المقابل قام بنك الجزائر برفع معدل الاحتياطي الإجمالي تدريجيا إلى نسبة 12 % وذلك بموجب التعليم رقم 02-2013 الصادرة بتاريخ 2013/04/23 هدفه هنا امتصاص فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية.

كما يلحظ انخفاض نسبة كل من معدل استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام و معدل استرجاع السيولة ليصلا في سنة 2009 إلى نسبة 0,75%؛ 1,25% على التوالي ويوصلا استقرارهما إلى غاية سنة 2013.

وبالموازاة مع ذلك ارتفعت نسبة تسهيلات الودائع المغلفة للفائدة بعد سنة 2006 ليصل إلى 0,75% في سنة 2008 هذا راجع لتوسع البنوك التجارية في نشاطها تبعا لارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه، ولم يستمر طويلا إذ أنخفض إلى 0,3% في سنة 2013.

3.3. المرحلة الثالثة (2014-2018)

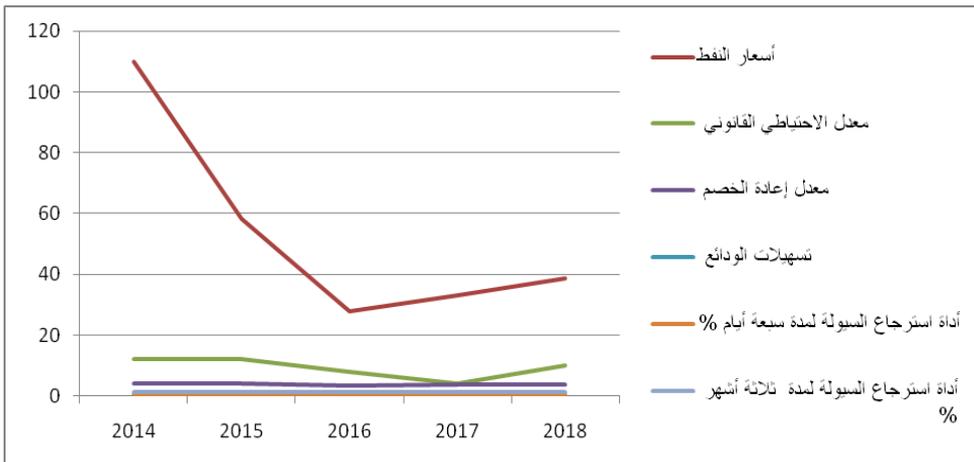
يمكن تلخيص تطورات أسعار النفط و أدوات لاسياسة النقدية للفترة (2014-2018) بما فيها معدل الاحتياطي القانوني ،معدل إعادة الخصم،تسهيلات الودائع،أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام و 3 أشهر وهذا ما يبينه الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): تطور أسعار النفط و أدوات السياسة النقدية للفترة (2014-2018)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
أسعار النفط	109,92	58,23	27,92	33,2	38,9
معدل الاحتياطي القانوني	12	12	8	4	10
معدل إعادة الخصم	4	4	3,5	3,75	3,75
تسهيلات الودائع	0,3	0,3	0	0	0
أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام %	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75
أداة استرجاع السيولة لمدة ثلاثة أشهر %	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات 2011،2009،2008،2017،2014،2018.

شكل رقم (3): يمثل تطور أسعار النفط و أدوات السياسة النقدية للفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EXCEL

من خلال الشكل نلاحظ أن أسعار النفط لتتخفف بشكل مفاجئ انخفاضاً حاداً وقويًا، إثر الصدمة النفطية الخارجية في السداسي الثاني من سنة 2014، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و تضاعف سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط و ظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية و جيوسياسية، حيث أصبحت أسعار النفط بحلول سنة 2015 تعرف متوسط سعر البرميل سوى 58.23 دولار للبرميل. ليستمر انخفاضه إلى 27,92 دولار للبرميل سنة 2016.

لكن سرعان ما شهدت أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنتي 2017 و 2018 بنسبتي 33,2% و 38,9% نتيجة الخروج من مخلفات الصدمة النفطية الخارجية لسنة 2014 وزيادة الطلب العالمي على النفط .

وبالموازاة مع ذلك قام بنك الجزائر بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني من 12% إلى 4% في سنة 2017، و نتيجة لارتفاع أسعار خلال سنتي 2017 و 2018 فقد رفع بنك الجزائر معدل الاحتياطي القانوني إلى 10% من أجل امتصاص فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية. في حين انخفض معدل إعادة الخصم إلى 3,5% في سنة 2016؛ ليرتفع بعد ذلك بنسبة 0,25% في سنة 2018.

4. الخاتمة:

يتبين من خلال الدراسة أن تقلبات أسعار النفط يؤثر على أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) ويمكن حصر النتائج من خلال النقاط التالية:

- تعد أدوات الرقابة الكمية أهم أدوات السياسة النقدية الموجهة تحت إشراف بنك الجزائر؛
- تتغير أسعار النفط تبعاً لآليات العرض و الطلب لتؤثر بدورها على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط؛
- تؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تشكيل فوائض نقدية في البنوك التجارية، الأمر الذي يجعل بنك الجزائر يعيد النظر في توجيه السياسة النقدية؛
- تؤثر أسعار النفط في توجيه أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية؛

- يعد معدل الاحتياطي القانوني الأداة الأكثر استخداما من طرف السلطة النقدية؛
- ظهور أدوات جديدة غير تلك المعروفة كتسهيله الودائع و استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض ؛
- ✚ **الاقتراحات و التوصيات:**
- تقترح هذه الدراسة:
- ✓ ضرورة تتبع تقلبات أسعار النفط من فترة إلى أخرى؛
- ✓ ضرورة زيادة تدخل بنك الجزائر في توجيه السياسة النقدية في الجزائر تبعا الأوضاع الاقتصادية؛
- ✓ ضرورة تنشيط بورصة الجزائر لتفعيل أداة السوق المفتوحة لامتناس أو ضخ كتلة نقدية في الاقتصاد؛
- ✓ الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية لتحقيق الخطط و البرامج .

5. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- السيد متولي عبد القادر: "اقتصاديات النقود و البنوك"، الطبعة الثانية، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، 2014، ص 192-193.
- عبد القادر خليل: "مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي - الجزء الثاني"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2014، ص 147-148.
- عبد المنعم السيد علي وآخرون: "النقود و المصارف و الأسواق المالية"، دار حامد، 2004، ص 359-360.
- محمد أحمد الدوري "محاضرات في الاقتصاد البترولي- الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 194.
- محمود حامد محمود: "اقتصاديات البنوك و الأسواق المالية"، الطبعة الأولى، دار حميصرا للنشر، القاهرة، 2017، ص 37-38.
- محمود عبد الرزاق: "اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 302.

•المقالات:

- بوعوينة مولود، هاشم جمال: " العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر - مقارنة تحليلية وصفية-"،مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال،المجلد رقم 03،العدد 05، 124،2017-127.
- فراج الطيب،بروكي عبد الرحمان: " دراسة قياسية حول أثر ارتفاع اسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015) ، مجلة البشائر الاقتصادية،المجلد الثالث، العدد 03،سنة2007،ص27.

•الرسائل العلمية:

- موري سمية: "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)"،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،2010،ص96.
- مواقع الانترنت:

•BP Statistical Review of World Energy ,june 2016 .